

كتاب الأم

نكاح العدد ونكاح العبيد .

قال اﻟﻤﺆﻟﻰ ﺗﺒﺎﺭﻙ ﻭﺗﻌﺎﻟﻰ : { ﻓﺎﻧﻜﺤﻮﺍ ﻣﺎ ﻃﺎﺏ ﻟﻜﻢ ﻣﻦ ﻧﯩﺴﺎﺀ ﻣﺜﻨﻰ ﻭﺛﻼﺕ ﻭﺭﺑﺎﻉ } ﺇﻟﻰ ﻗﻮﻟﻪ : { ﺃﻥ ﻻ ﺗﻌﻮﻟﻮﺍ } ﻗﺎﻝ ﺷﺎﻓﻌﻲ ﺗﻌﺎﻟﻰ : ﻓﻜﺎﻥ ﺑﻴﻨﺎ ﻓﻲ ﺍﻻﻳﻪ - ﻭﺍﻟﻤﺆﻟﻰ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﺃﻋﻠﻢ - ﺃﻥ ﺍﻟﻤﺨﺎﻃﺒﻴﻦ ﺑﻬﺎ ﺍﻻﺣﺮﺍﺭ ﻟﻘﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ : { ﻓﻮﺍﺣﺪﺓ ﺃﻭ ﻣﺎ ﻣﻠﻜﺖ ﺃﻳﻤﺎﻧﻜﻢ } ﻻﻧﻪ ﻻ ﻳﻤﻠﻚ ﺇﻻ ﺍﻻﺣﺮﺍﺭ ﻭﻗﻮﻟﻪ : { ﺫﻟﻚ ﺃﺩﻧﻰ ﺃﻥ ﻻ ﺗﻌﻮﻟﻮﺍ } ﻓﺈﻧﻤﺎ ﻳﻌﻮﻝ ﻣﻦ ﻟﻪ ﺍﻟﻤﺎﻝ ﻭﻻ ﻣﺎﻝ ﻟﻠﻌﺒﻴﺪ ﺃﺧﺒﺮﻧﺎ ﺍﻟﺮﺑﻴﻊ ﻗﺎﻝ : ﺃﺧﺒﺮﻧﺎ ﺷﺎﻓﻌﻲ ﻗﺎﻝ : ﺃﺧﺒﺮﻧﺎ ﺍﺑﻦ ﻋﻴﻨﻪ ﻗﺎﻝ : ﺃﺧﺒﺮﻧﻲ ﻣﺤﻤﺪ ﺑﻦ ﻋﺒﺪ ﺍﻟﺮﺣﻤﻦ ﻣﻮﻟﻰ ﻃﻠﺤﺔ ﻭﻛﺎﻥ ﺗﺜﻘﺔ ﻋﻦ ﺳﻠﻴﻤﺎﻥ ﺑﻦ ﻳﺴﺎﺭ ﻋﻦ ﻋﺒﺪ ﺍﻟﻤﺆﻟﻰ ﺑﻦ ﻋﺘﺒﺔ ﺃﻥ ﻋﻤﺮ ﺑﻦ ﺍﻟﺨﻄﺎﺏ ﺭﺿﻲ ﺍﻟﻤﺆﻟﻰ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻋﻨﻪ ﻗﺎﻝ : ﻳﻨﻜﺢ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﺍﻣﺮﺃﺗﻴﻦ ﻗﺎﻝ ﺷﺎﻓﻌﻲ : ﻭﻫﺬﺍ ﻗﻮﻝ ﺍﻻﻛﺜﺮ ﻣﻦ ﺍﻟﻤﻔﺘﻴﻦ ﺑﺎﻟﺒﻠﺪﺍﻥ ﻭﻻ ﻳﺰﻳﺪ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﻋﻠﻰ ﺍﻣﺮﺃﺗﻴﻦ ﻭﻛﺬﻟﻚ ﻛﻞ ﻣﻦ ﻟﻢ ﺗﻜﻤﻞ ﻓﻴﻪ ﺍﻟﺤﺮﻳﺔ ﻣﻦ ﻋﺒﺪ ﻗﺪ ﻋﺘﻖ ﺑﻌﺾﻪ ﻭﻣﻜﺎﺗﺐ ﻭﻣﺪﺑﺮ ﻭﻣﻌﺘﻖ ﺇﻟﻰ ﺃﺟﻞ ﻭﺍﻟﻌﺒﺪ ﻓﻴﻤﺎﺯﺍﺩ ﻋﻠﻰ ﺍﺛﻨﺘﻴﻦ ﻣﻦ ﻧﯩﺴﺎﺀ ﻣﺜﻞ ﺍﻟﺤﺮ ﻓﻴﻤﺎﺯﺍﺩ ﻋﻠﻰ ﺃﺭﺑﻊ ﻻ ﻳﺨﺘﻠﻔﺎﻥ ﻓﺈﺫﺍ ﺟﺎﻭﺯ ﺍﻟﺤﺮ ﺃﺭﺑﻌﺎ ﻓﻘﻠﺖ : ﻳﻨﻔﺴﺦ ﻧﻜﺎﺡ ﺍﻻﻭﺍﺧﺮ ﻣﻨﻬﻦ ﺍﻟﺰﻭﺍﺋﺪ ﻋﻠﻰ ﺃﺭﺑﻊ ﻓﻜﺬﻟﻚ ﻳﻨﻔﺴﺦ ﻧﻜﺎﺡ ﻣﺎ ﺯﺍﺩ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﻓﻴﻪ ﻋﻠﻰ ﺍﺛﻨﺘﻴﻦ ﻭﻛﻞ ﻣﺎ ﺧﻔﻲ ﺃﻧﻪ ﺃﻭﻝ ﻓﻤﺎ ﺯﺍﺩ ﺍﻟﺤﺮ ﻓﻴﻪ ﻋﻠﻰ ﺃﺭﺑﻊ ﻓﺄﺑﻄﻠﺖ ﺍﻟﻨﻜﺎﺡ ﺃﻭ ﺟﻤﻌﺖ ﺍﻟﻌﻘﺪﺓ ﻓﻴﻪ ﺃﻛﺜﺮ ﻣﻦ ﺃﺭﺑﻊ ﻓﻔﺴﺨﺖ ﻧﻜﺎﺣﻬﻦ ﻛﻠﻬﻦ ﻓﻜﺬﻟﻚ ﺃﺼﻨﻊ ﻓﻲ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﻓﻴﻤﺎ ﺧﻔﻲ ﻭﺟﻤﻌﺖ ﺍﻟﻌﻘﺪﺓ ﻓﻴﻪ ﺃﻛﺜﺮ ﻣﻦ ﺍﺛﻨﺘﻴﻦ ﻓﻌﻠﻰ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﺒﺎﺏ ﻛﻠﻪ ﻗﻴﺎﺳﺎ ﻭﻻ ﺃﻋﻠﻢ ﺑﻴﻦ ﺃﺣﺪ ﻟﻘﻴﺘﻪ ﻭﻻ ﺣﻜﻲ ﻟﻲ ﻋﻨﻪ ﻣﻦ ﺃﻫﻞ ﺍﻟﻌﻠﻢ ﺍﺧﺘﻼﻓﺎ ﻓﻲ ﺃﻥ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻧﻜﺎﺡ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﺇﻻ ﺑﺎﺫﻥ ﻣﺎﻟﻜﻪ ﻭﺳﻮﺍﺀ ﻛﺎﻥ ﻣﺎﻟﻜﻪ ﺫﻛﺮﺍ ﺃﻭ ﺃﻧﺜﻰ ﺇﺫﺍ ﺃﺫﻥ ﻟﻪ ﻣﺎﻟﻜﻪ ﺟﺎﺯ ﻧﻜﺎﺣﻪ ﻭﻻ ﺃﺣﺘﺎﺝ ﺇﻟﻰ ﺃﻥ ﻳﻌﻘﺪ ﻣﺎﻟﻜﻪ ﻋﻘﺪﺓ ﻧﻜﺎﺡ ﻭﻟﻜﻨﻪ ﻳﻌﻘﺪﻫﺎ ﺇﻥ ﺷﺎﺀ ﻟﻨﻔﺴﻪ ﺇﺫﺍ ﺃﺫﻥ ﻟﻪ ﻭﺍﻧﻤﺎ ﻳﺠﻮﺯ ﻧﻜﺎﺡ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﺑﺎﺫﻥ ﻣﺎﻟﻜﻪ ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﻣﺎﻟﻜﻪ ﺑﺎﻟﻐﺎ ﻏﻴﺮ ﻣﺤﺠﻮﺭ ﻋﻠﻴﻪ ﻓﺄﻣﺎ ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﻣﺤﺠﻮﺭﺍ ﻋﻠﻴﻪ ﻓﻼ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﻠﻌﺒﺪ ﺃﻥ ﻳﻨﻜﺢ ﺑﺤﺎﻝ ﻭﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﻮﻟﻴﻪ ﺃﻥ ﻳﺰﻭﺟﻪ ﻓﻲ ﻗﻮﻝ ﻣﻦ ﻗﺎﻝ : ﺇﻥ ﺇﻧﻜﺎﺣﻪ ﺩﻻﻟﺔ ﻻ ﻓﺮﺿ ﻭﻣﻦ ﻗﺎﻝ : ﺇﻥ ﺇﻧﻜﺎﺣﻪ ﻓﺮﺿ ﻓﻌﻠﻰ ﻭﻟﻴﻪ ﺃﻥ ﻳﺰﻭﺟﻪ ﻭﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﺑﻴﻦ ﺍﺛﻨﻴﻦ ﻓﺄﺫﻥ ﻟﻪ ﺃﺣﺪﻫﻤﺎ ﺑﺎﻟﺘﺰﻭﻳﺞ ﻓﺘﺰﻭﺝ ﻓﺎﻟﻨﻜﺎﺡ ﻣﻔﺴﻮﺥ ﻭﻛﺬﻟﻚ ﺇﻥ ﺯﻭﺝ ﻋﺒﺪﻩ ﺑﻐﻴﺮ ﺇﺫﻧﻪ ﺗﻢ ﺭﺿﻲ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﻓﺎﻟﻨﻜﺎﺡ ﻣﻔﺴﻮﺥ ﻭﻟﻪ ﺃﻥ ﻳﺰﻭﺝ ﺃﻣﺘﻪ ﺑﻐﻴﺮ ﺇﺫﻧﻬﺎ ﺑﻜﺮﺍ ﻛﺎﻧﺖ ﺃﻭ ﺗﻴﺒﺎ ﻭﺇﺫﺍ ﺃﺫﻥ ﺍﻟﺮﺟﻞ ﻟﻌﺒﺪﻩ ﺃﻥ ﻳﻨﻜﺢ ﺣﺮﺓ ﻓﻨﻜﺢ ﺃﻣﺔ ﺃﻭ ﺃﻣﺔ ﻓﻨﻜﺢ ﺣﺮﺓ ﺃﻭ ﺍﻣﺮﺃﺓ ﺑﻌﻴﻨﻬﺎ ﻓﻨﻜﺢ ﻏﻴﺮﻫﺎ ﺃﻭ ﺍﻣﺮﺃﺓ ﻣﻦ ﺃﻫﻞ ﺑﻠﺪ ﻓﻨﻜﺢ ﺍﻣﺮﺃﺓ ﻣﻦ ﻏﻴﺮ ﺃﻫﻞ ﺫﻟﻚ ﺍﻟﺒﻠﺪ ﻓﺎﻟﻨﻜﺎﺡ ﻣﻔﺴﻮﺥ ﻭﺇﻥ ﻗﺎﻝ ﻟﻪ : ﺍﻧﻜﺢ ﻣﺎ ﺷﺌﺖ ﻓﻨﻜﺢ ﺣﺮﺓ ﺃﻭ ﺃﻣﺔ ﻧﻜﺎﺣﺎ ﺻﺤﻴﺤﺎ ﻓﺎﻟﻨﻜﺎﺡ ﺟﺎﺋﺰ ﻭﺍﻟﻌﺒﺪ ﺇﺫﺍ ﺃﺫﻥ ﻟﻪ ﻟﻪ ﺳﻴﺪﻩ ﻳﺨﻄﺐ ﻋﻠﻰ ﻧﻔﺴﻪ ﻭﻟﻴﺲ ﻛﺎﻟﻤﺮﺃﺓ ﻭﻛﺬﻟﻚ ﺍﻟﻤﺤﺠﻮﺭ ﻋﻠﻴﻪ ﺇﺫﺍ ﺃﺫﻥ ﻟﻪ ﻭﻟﻴﻪ ﻳﺨﻄﺐ ﻋﻠﻰ ﻧﻔﺴﻪ ﻭﻟﻮ ﺃﺫﻥ ﻟﻪ ﻓﻲ ﺃﻥ ﻳﻨﻜﺢ ﺍﻣﺮﺃﺓ ﺃﻭﻗﺎﻝ : ﻣﻦ ﺷﺌﺖ ﻓﻨﻜﺢ ﺍﻟﺘﻲ ﺃﺫﻥ ﻟﻪ ﺑﻬﺎ ﺃﻭ ﻧﻜﺢ ﺍﻣﺮﺃﺓ ﻣﻊ ﻗﻮﻟﻪ : ﺍﻧﻜﺢ ﻣﻦ ﺷﺌﺖ ﻭﺃﺼﺪﻗﻬﺎ ﺃﻛﺜﺮ ﻣﻦ ﻣﻬﺮ ﻣﺜﻠﻬﺎ ﻛﺎﻥ

النكاح ثابتا ولها مهر مثلها لا يزداد عليه ولا يكون لها فسخ النكاح لأن النكاح لا يفسد من قبل صداق بحال ويتبع العبد بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حالة رقه لأن ماله لمالكه ولو اتب لم يكن عليه سبيل في حال كتابته لأنه ليس بتام الملك على ماله وأن ماله موقوف حتى يعجز فيرجع إلى سيده أو يعتق فيكون له فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سمى لها ولو كان هذا في حر محجور عليه لم يكن لها اتباعه لأن ردنا أمر المملوك لأن المال لغيره وأمر المحجور للحجر والمال له قال الشافعي : ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة ولم يسمها ولا بلدها فنكح امرأة من غير أهل بلجه ثبت النكاح ولم يكن للسيد فسخه وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصداق فيما اكتسب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتسب فيعطيهما الصداق دونه وكذلك النفقة إذا وجبت نفقة الزوجة وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح مأذونا له في التجارة فله أن يعطي الصداق مما في يديه من المال وإن كان غير مأذون له بالتجارة فليسده أن يأخذ شيئا إن كان في يديه لأنه مال السيد وعليه أن يدعه يكتسب المهر لأن إذنه له بالنكاح إذن باكتساب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالمصر أن يمنعه امرأته في الحين الذي لا خدمة له عليه فيه وله أن يمنعه إياها في الحين الذي له عليه فيه الخدمة وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصداق ولا النفقة شيء إلا أن يضمنه فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الأجنيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة حرة بألف فتزوجها بألف وضمن السيد لها الألف فالضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمانه ولا براءة للعبد منها حتى تستوفيها فإذا باعها السيد زوجها بأمر الزوج أو غير أمره بتلك الألف بعينها قبل أن يدخل بهغا فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع وتلك الألف يقعان معا لا يتقدم أحدهما صاحبه فلما كانت لا تملك العبد أبدا بتلك الألف بعينها لأنها تبطل عنها بأن نكاحها لو ملكت زوجها ينفسخ كان شراؤها له فاسدا فالألف بحالها والعبد عبده وهما على النكاح (قال الربيع) : وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج بألف درهم فتزوج ضمن السيد الألف ثم طلبت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها زوجها بالألف التي هي صداقها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها إذا ملكت زوجها انفسخ نكاحها فإذا انفسخ بطل أن يكون لها صداق وإذا لم يكن لها صداق كان العبد مشتري بلا ثمن فكان البيع باطلا وكان النكاح بحاله (قال الربيع) : وهو قول الشافعي : النكاح بحاله قال الشافعي : وسواء كان البيع بإذن العبد أو غير إذنه لأنها لا تملكه أبدا بتلك الألف ولا بشيء منها لأنها تبطل كلها إذا ملكته ولو طلقها العبد قبل أن يدخل بها كان لها نصف الألف ولو كانت المسألة بحالها فباعها إياه بلا أمر العبد بألف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزا وكان العبد لها وعليها الثمن

الذي باعها إياه به وكان النكاح منفسخا من قبلها وقبل السيد الذي ليس له طلاقها ولو كان باعها إياه بيعا فاسدا كانا على النكاح ولو كانت امرأة العبد أمة فاشتريت زوجها بإذن سيدها أو اشتراها زوجها بإذن سيده كانا على النكاح وكذلك إن وهبت لها أو ملكها أو ملكته بأي وجه ما كان الملك كانا على النكاح لأن ما ملك كل منهما ملك لسيده لا له ولو كان بعض الزوج حرا فاشتري امرأته بإذن الذي له فيه الرق فسد النكاح لأنه يملك منها بقدر ما يملك من نفسه وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح من شاء وما شاء من عدد النساء فله أن ينكح حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو ذميتين وينكح الحرة على الأمة والأمة على الحرة ويعقد نكاح أمة وحرة معا وليس له أن ينكح أمة كتابية ولا تحل الأمة الكتابية لمسلم إلا أن يطأها بملك اليمين إذا قال الرجل لعبده : قد زوجتك فلا يجوز عليه النكاح إلا أن يأذن له العبد وإذا أذن له أن ينكح أو سأله العبد أن ينكحه فقال المولى : قد زوجتك فلانة بأمرك وادعت ذلك وقال العبد : لم تزوجنيها فالقول قول العبد مع يمينه وعلى المرأة البينة